

## «أمانة الشرقية»: مشروع «مسورة العوامية» يتضمن سوقاً ومنطقة تراثية

أكدت أمانة المنطقة الشرقية أنها وضعت رؤية لمشروع حي المسورة وسط بلدة العوامية (محافظة القطيف)، تتضمن تحويله بعد إزالة مبانيه المتهالكة إلى مواقع خدمية واستثمارية، تقدم خدمات تنموية متعددة الأغراض لأهالي العوامية خصوصاً ومحافظه القطيف عموماً، ويحقق عوائد استثمارية لصالح المنطقة.

وعرضت الأمانة أمس (الثلاثاء) أمام أمير الشرقية سعود بن نايف، المشروع المتضمن إنشاء سوق النفع العام، ومحال تجارية ذات طابع تراثي، إضافة إلى المنطقة الأثرية، وأيضاً إنشاء مركز ثقافي، ومكتبة عامة، وصالة رياضية، وكافتيريات ومطاعم، وقاعات مناسبات رجال ونساء، إضافة إلى إنشاء مجمع تجاري، ومباني استثمارية، ونادي نسائي، وكذلك إنشاء رياض الأطفال، وعدد من مواقف انتظار السيارات بطاقة استيعابية تصل إلى 610 مواقف.

وأشارت إلى تنسيقها مع وزارة العدل لتذليل المعوقات التي تواجه ملاك العقار في وسط العوامية، وتسهيل جميع إجراءات صرف تعويضاتهم، مبينة أن الإجراءات الأخيرة التي اتبعتها محكمة محافظة القطيف لإنهاء إجراءات التعويض تتمثل في التأكد من وجود الحجة الشرعية والوثائق، وكذلك الاستناد إلى شهادة الشهود، وبها يتم إصدار التملك المطلوب، وتم إصدار صكوك عدة وفقاً لهذه الإجراءات. واستقبل أمير الشرقية الذي استعرض الخطط التنموية التي تنفذها الأمانة في كل من العوامية والمشاريع التنموية لدرء أخطار السيول في محافظة حفر الباطن، أمين المنطقة المهندس فهد الجبير، يرافقه كل من رئيس بلدية محافظة القطيف المهندس زياد مغربل، ورئيس بلدية محافظة حفر الباطن المهندس محمد الحسيني. وقدموا شرحاً لأمير الشرقية عن أهم الخطط التنموية للمرحلة الأولى لمنطقة وسط العوامية ومحتوياته والرؤى المستقبلية لهذه المنطقة بعد تنفيذ المقترح التنموي الذي ستنفذه الأمانة بعد الإزالة لمنطقة وسط العوامية.

وأكد أمير المنطقة دعم هذه المشاريع ومتابعتها، وتنفيذ المشاريع التنموية لهم وفق أحدث الدراسات التصميمية التي تراعي الجوانب التراثية والعمرانية للمناطق وتقديم كافة الخدمات لهذه المشاريع. وأبانت الأمانة أن وسط العوامية حي قديم متهالك، وبدأ يشكل خطراً على قاطنيه بسبب افتقاره إلى

وسائل السلامة، ويفقد غالبية معالمه، وتبلغ مساحته الاجمالية للمرحلة الأولى للمشروع 188.565 متراً مربعاً، ويعتبر من أقدم أحياء محافظة القطيف عامة، والعوامية خصوصاً، ويزيد عمر مبانيه على 100 عام، ويتضمن منازل عشوائية قديمة متداخلة ضمن أُرقة ضيقة لا يتجاوز عرضها متر ونصف المتر، ما تسبب في تشكيل خطورة على ساكني المنطقة، إضافة الى وجود منازل مهجورة ومهدمة، وكذلك قدم شبكات الخدمات الموجودة في الحي وافتقاره الى وسائل السلامة. ويتميز الموقع باستراتيجيته من الناحية التخطيطية والخدمية، وعناصر تنمية مستدامة تساهم في شكل كبير في تطوير وتأهيل العوامية بشكل عام. وسيتم إزالة 488 عقاراً بموجب نظام نزع الملكية للمصلحة العامة، بعد ترسية مشروع الإزالة.

وقال الجبير: «إن الهدف من الإزالة هو الإفادة من الموقع لتقديم خدمات ومرافق تلي حاجات المجتمع ومطالب المواطنين، وإبراز العناصر الطبيعية، إضافة إلى المحافظة على الهوية العمرانية للمساجد والمباني الأثرية والأبراج والمجالس، وإعادة تأهيل الآبار القديمة وإبرازها ضمن المشروع بشكل حديث وجميل يعكس هوية المنطقة، التي يتميز بها الموقع، وكذلك تطوير الموقع ليكون معلماً من معالم المنطقة السياحية، إضافة إلى تفعيل الحركة الاقتصادية بإحداث أسواق ومشاريع استثمارية تساهم في تحسين الوضع المعيشي لسكان العوامية، وتوفير فرص عمل لأكثر عدد ممكن من الشباب من الجنسين».

واستعرضت أيضاً المشاريع التنموية الحالية والمستقبلية في حفر الباطن، والتي تتضمن مشاريع تصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، والدراسات الهيدرولوجية لحفر الباطن والذي تقوم بها بيوت خبرة عالمية لوضع التصورات المستقبلية لتصريف مياه الأمطار وتأثيرها، ووضع الحماية المطلوبة والحلول المقترحة المستقبلية درءاً لأخطار السيول وتجنب الضرر للسكان عبر لافتات إرشادية ورسومات هندسية عن هذه المشاريع.